



202074

النائب الإقليمي للوزارة إلى

السيدات والسادة مديرات ومديري مؤسسات التعليم العمومي
السيدات والسادة الأساتذة

الموضوع : في شأن الحركة الانتقالية الإقليمية الخاصة بهيئة التدريس لسنة 2014.

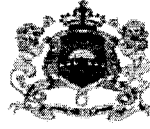
- المراجع :** المذكرة الإطار الخاصة بالحركات الانتقالية بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني برسم الموسم الدراسي 2013/2014
رقم 049 x 14 بتاريخ 29 أبريل 2014 ؛
المراسلة الوزارية عدد 049 x 14 بتاريخ 06 ماي 2014 في شأن الإجراءات العملية للحركات الانتقالية ؛
المراسلة الوزارية عدد 072 x 14 بتاريخ 24 يونيو 2014 في شأن الحركات الجهوية والحركات الإقليمية ؛

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله

وبعد، فبناء على المذكرة والمراسلتين الوزاريتين المشار إليهما في المراجع أعلاه، يشرفني إخباركم أن نيابة أكادير إداوتنان ستنظم حركة انتقالية إقليمية لفائدة أطر التدريس بالتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي بسلكيه، وستستند هذه الحركة على المبادئ الأساسية التالية:

- ✓ اعتماد الشفافية وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المتبارين على المناصب الشاغرة والمحتمل شغورها وصيانة حقوق جميع الراغبين والراغبين في الانتقال دون تمييز أو حيف، مع الحرص التام على ضمان التوازن المطلوب في توزيع المدرسين على مختلف الجماعات والمؤسسات والوحدات المدرسية بالأقليم، وتوفير العدد اللازم من الأطر التعليمية بها ضمانا لحقوق التلاميذ في تدرس قار وهادف وتفادي تكديس الفائض من المدرسين بجماعة أو مؤسسة و تعميق الخصائص بجماعة أو مؤسسة أخرى.
- ✓ تنظيم حركة انتقالية إقليمية مفتوحة في وجه الأطر التعليمية العاملة بمختلف المؤسسات التعليمية بالنيابة مع إمكانية طلب منصب أو عدة مناصب على أساس أن جميع المناصب شاغرة ومحتمل شغورها داخل نفس الجماعة أو من جماعة إلى أخرى داخل الإقليم، على ألا يتجاوز عدد المناصب المفتوحة للتباري الحصص المخصصة للنيابة من الموارد البشرية الإضافية.
- ✓ استناد الحركة الانتقالية التعليمية الإقليمية إلى نفس المعايير المعتمدة في الحركتين الوطنية والجهوية ونفس مقاييس الإسناد مع إدخال التعديلات الواردة ضمن هذه المذكرة.
- ✓ إجراء الحركة الانتقالية التعليمية الإقليمية من خلال الخدمة الإلكترونية <http://haraka.men.gov.ma>
- ✓ اعتماد المعالجة الإعلامية لطلبات الانتقال.





شروط المشاركة

- تعتمد نفس الشروط المنصوص عليها في الحركة الانتقالية الوطنية مع إدخال التعديلات الخاصة بعدد سنوات الاستقرار بالمنصب، إذ يسمح بالمشاركة في الحركة الانتقالية الإقليمية؛
- لجميع الأساتذة والعاملين بمختلف المؤسسات التعليمية المتواجدة داخل النفوذ الترابي لهذه النيابة الذين قضوا على الأقل سنتين دراسيتين متتاليتين في منصبهم الحالي؛
- للراغبين في الالتحاق بأزواجهن خارج الجماعة التي يعملن بها بعد قضاء سنة دراسية واحدة في المنصب الحالي؛

مقاييس إسناد المناصب المناصب

يتم اعتماد المقاييس نفسها المعمول بها في تنظيم الحركة الانتقالية الوطنية؛

طلبات المشاركة

- ✓ **طلبات الالتحاق بالزوج:**
ينبغي للأستاذة المتزوجة الراغبة في الالتحاق بزوجها خارج الجماعة التي تعمل بها إرفاق طلبها بنسخة من عقد الزواج مصادق عليها وشهادة عمل الزوج حديثة العهد وشهادة الحياة الجماعية للأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة أو نسخا حديثة من عقود ازديادهم.
 - ✓ **الطلبات المزدوجة:**
ينبغي للزوجين الراغبين في الانتقال معا، مسك والتأكد من رقم تأجير الزوج (ة) مع تعبئة نفس الاختيارات، علما بأنه لا يمكن نقلهما إلا إذا أمكن إرضاؤهما معا بنفس الجماعة. وفي حالة مشاركة أحد الطرفين فقط فإن طلبه يتم إلغاؤه.
 - ✓ **الطلبات الفردية العادية:**
ينبغي للأستاذ الراغب في الاستفادة من نقط الامتياز إرفاق الطلب بالوثائق اللازمة المبررة، وإلا فسيتم حذف هذه النقط.
يتم منح نقط الامتياز بنفس الطريقة المعمول بها في الحركتين الوطنية والجهوية.
- و يجب التذكير أن كل طلب للمشاركة في الحركة الانتقالية يعتبر التزاما من لدن صاحبه ويفقده جميع حقوقه في المنصب السابق بمجرد تلبية طلبه. وعليه، فإن طلبات إلغاء الانتقال الواردة بعد صدور نتائج هذه الحركة لن تقبل بأي صفة من الصفات ومهما كانت الأسباب. لذا، يجب تحري الدقة عند مسك المعطيات، وكل خطأ في المسك يتحمل صاحبه تبعاته.**

الاجراءات العملية

- ✓ يقوم المترشح (ة) الراغب (ة) في الانتقال بمسك المعطيات المتعلقة به (ا) وتعبئة الاختيارات المطلوبة، ثم المصادقة على طلبه مباشرة، على الموقع الإلكتروني الخاص بهذه العملية (<http://haraka.men.gov.ma>) و طبع طلبه من الموقع نفسه و إرفاقه بالوثائق اللازمة حسب نوع الطلب، وتسليمه للسيد المدير في نسختين قصد التأشير عليهما. وذلك في أجل أقصاه السبت 12 يوليوز 2014. علما أنه يتحمل شخصا صحة المعطيات التي مسكها؛



- ✓ يقوم السيد(ة) مديرة(ة) المؤسسة التعليمية التي يعمل بها المترشح(ة) بالتأكد من صحة المعطيات الواردة في طلب المعني (ة) بالأمر، وتحيينها عند الاقتضاء بمرجع الموارد البشرية Référentiel RH و توقيع وختم طلبات المترشح(ة) و إرفاق كل نسخة بالوثائق اللازمة، و استصدار لائحة المشاركين و توقيعها وختمها و تسليمها في إرسالية واحدة إلى النيابة -مكتب تدبير حركية الموارد البشرية في أجل أقصاه **الاثنين 14 يوليوز 2014**.
- ✓ تقوم النيابة، تحت إشراف السيد النائب، بمعالجة طلبات الانتقال الواردة من طرف مديري المؤسسات التعليمية و تقوم بمعالجتها و المصادقة الالكترونية عليها بالموقع السالف الذكر، واستخراج لوائح المشاركين ونشرها داخل مقر النيابة وعلى موقعها الالكتروني <http://agadir.educamen.com> قصد الاطلاع ومراقبة المعطيات الواردة بها وتصحيحها؛
- ✓ تقوم اللجنة الإقليمية لليقظة وفض النزاعات بالبحث في الطعون المتعلقة بالحركة الإقليمية وذلك في أجل أقصاه سبعة (7) أيام من تاريخ الإعلان عن النتائج.

مقتضيات هامة

- ✓ الحركة الانتقالية ليست مناسبة لمعالجة الملفات الصحية؛
- ✓ لايسمح بالمشاركة في هذه الحركة للأساتذة والأستاذات الذين استفادوا من الانتقال في الحركتين الوطنية والجهوية؛
- ✓ بالنسبة لجميع الوثائق المرفقة مع طلبات المشاركة، فيجب أن تكون حديثة العهد (ألا يتجاوز تاريخها أو تاريخ المصادقة عليها ثلاثة (3) أشهر قبل صدور هذه المذكرة)؛
- ✓ لاتقبل شهادة العمل الموقعة من لدن نفس الشخص المعني بهذه الشهادة (أن يوقع المعني بالأمر شهادة العمل الخاصة به)؛
- ✓ كل طلب للاتحاق بالزوج لايتوفر على الوثائق التبريرية الكاملة أو وثيقة غير مصادق عليها حديثا يحول إلى طلب عادي؛
- ✓ يعتبر إشهار النتائج بمثابة الإعلان بالانتقال يستوجب الالتحاق بمقر العمل في انتظار التوصل بقرارات الانتقال الفردية التي ستتولى النيابة إنجازها؛
- ✓ تقدم الطعون مباشرة إلى مصلحة الموارد البشرية بالنيابة، فور الإعلان عن نتائج الحركة الانتقالية الإقليمية لتتم دراستها في إطار اللجنة الإقليمية لليقظة وفض النزاعات المتعلقة بهاته الحركة من أجل البث فيها؛

ونظرا لما تكتسبه هذه الحركة من أهمية بالغة لضمان دخول مدرسي قار، و للرفع من مردودية الأستاذات و الأساتذة ودعم استقرارهم، المرجو من السيدات والسادة رئيسات و رؤساء المؤسسات التعليمية بالإقليم إيلاء العناية و الدقة المعهودتين لمختلف العمليات المرتبطة بهاته الحركة وفق الأجال المحددة.

وتقبلوا أزكى التحيات، والسلام.

النائب الإقليمي
مصطفى الحديري

